تكلفة التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا في مجال الهجرة: انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، تنشر اللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمة رصد الجرائم في ليبيا تقريرًا يدعو السلطات في ليبيا إلى وقف ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ومنعها والتحقيق فيها ومعاقبة المسؤولين عنها، واعتماد إطار قانوني يضمن ويحمي حقوقهم الإنسانية.

كما تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمة رصد الجرائم في ليبيا الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى إلغاء اتفاقات التعاون ومذكرات التفاهم القائمة مع ليبيا بشأن ما يُسمى بـ "الهجرة غير النظامية"، وتعليق التمويل وغيره من أشكال الدعم المقدمة إلى السلطات في ليبيا المتورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وقال سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "يجب على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يتحركوا بشكل عاجل وأن يتوقفوا عن المساعدة والتحريض على الجرائم الجسيمة المرتكبة بحق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا. وينبغي محاسبة السلطات في ليبيا والجماعات المسلحة المسؤولة عن هذه الجرائم، لا تمكينها عبر التمويل الأوروبي والتواطؤ معها."

ويُشار إلى أن دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تعمدها عرقلة عمليات البحث والإنقاذ الإنسانية في البحر، تواصل التعاون مع خفر السواحل الليبي في إطار ما يُسمى بعمليات البحث والإنقاذ، رغم الأدلة المتراكمة والموثقة منذ سنوات على أن الأشخاص الذين يعترضهم خفر السواحل الليبي يُعادون بشكل منهجي إلى ليبيا، حيث يواجهون خطر التعرض لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، ويظلون معرضين لخطر الإعادة القسرية إلى بلدان قد يتعرضون فيها للاضطهاد أو غيره من الانتهاكات الجسيمة.

وقال علي عمر، مدير منظمة رصد الجرائم في ليبيا: لا يمكن اعتبار ليبيا مكانًا آمنًا للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. فالأشخاص الذين يُعترض طريقهم في البحر ويُعادون إلى ليبيا يواجهون خطرًا موثقًا يتمثل في الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والاستغلال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الأدلة الموثقة والتقارير المتراكمة على مدى سنوات، تواصل حكومات أوروبية التعاون مع جهات ليبية متورطة في هذه الانتهاكات تحت ذريعة إدارة الهجرة. إن السياسات الرامية إلى الحد من وصول المهاجرين لا يمكن أن تكون مبررًا للتغاضي عن حقوق الإنسان أو المساس بالكرامة الإنسانية أو الالتفاف على أحكام القانون الدولي."

ويستند التقرير إلى توثيق رصد لانتهاكات حقوق الإنسان بحق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، ويتضمن:

i) تحليل الإطار القانوني المحلي المحدود للغاية في ليبيا فيما يتعلق بضمان حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء؛

ii) توثيق وتحليل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة بحق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا؛

iii) استعراض وتحليل دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في تغذية هذه الانتهاكات والتجاوزات من خلال التعاون مع السلطات في ليبيا ودعمها، وكذلك من خلال عرقلة عمليات الإنقاذ الإنسانية في البحر الأبيض المتوسط.

ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الموجهة إلى ليبيا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، تتضمن الخطوات العاجلة التي يتعين عليهم اتخاذها للامتثال لالتزاماتهم القانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

للتحميل

بامكانكم تحميل التقرير الكامل باللغتين الإنجليزية والعربية.

للتواصل

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: 3800 979 22 41+؛
البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org
نور الحاج، مسؤولة إقليمية للتواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛
البريد الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org
علي عمر، مدير، منظمة رصد الجرائم في ليبيا؛ البريد الإلكتروني: ali@lcw.ngo
نور خليفة، مسؤولة التواصل والاتصال، منظمة رصد الجرائم في ليبيا؛ البريد الإلكتروني: nour@lcw.ngo